مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 29، أكتوبر 2021، ص - ص: 593 – 608
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

الأوضاع الجيوسياسية في المشرق الإسلامي إبان التغلغل الصليبي خلال القرن 16 م
The geopolitical situation in the Islamic Orient during the crusader penetration during the 10th century Ah/16 AD

أ.د/ رابح أولاد ضياف
كلية العلوم الإنسانية جامعة 8 ماي 1945 قالمة
rabah8662@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/10/12 تاريخ القبول: 2021/03/09

الملخص:
تميزت العلاقات الجيوسياسية ببلاد المشرق الإسلامي بالصراع والتدافع لأسباب مذهبية واستراتيجية وظروف اقتصادية بسبب مزاحمة البرتغاليين للممالك الإسلامية في حركة التجارة العالمية واحتكارها في أغلب الأحيان مما أدى إلى أفول نجم قوة عظمى مثل دولة المماليك التي ظلت ردحا من الزمن تتحكم في بوابة التجارة الشرقية العابرة إلى أوروبا وتسيطر على شرايينها؛ حيث سقطت على يد العثمانيين بسبب انحسار المد العثماني عن أوروبا وتحويل وجهته إلى المشرق الإسلامي لحمايته من التحرشات الصليبية البرتغالية حيث الممالك الإسلامية العاجزة عسكريا والوقوف في وجه المد الصفوي الساعي إلى نشر المذهب الشيعي في العالم السني.
الكلمات المفتاحية: المماليك؛ العثمانيون؛ السنة؛ الشيعة؛ البرتغاليون.

Abstract
Geopolitical relations in the Levant were characterized by conflict and stampede for sectarian, strategic and economic reasons due to the Portuguese crowding of Islamic kingdoms in the world trade movement and its monopoly most often, which led to the demise of the star of a great power such as the Mamluk state, which for some time controlled the gate of eastern trade crossing into Europe and controlled its arteries, where it fell at the hands of the Ottomans due to the decline of the Ottoman tide from Europe and the transformation of its islamic orient to protect it from the crusader harassment supposing against the incompetent Portuguese Islamic kingdoms militarily and stand In the face of the Safavid tide seeking to spread Shi'ism in the Sunni world.
Key word: Mamluks; Ottomans; Sunnis; Shiites; Portuguese.

مقدمة:

كان المشرق الإسلامي في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر تحت حكم عدة ممالك إسلامية؛ وكانت هذه الممالك تتراوح بين القوة والضعف بسبب التغيرات التي شهدتها المنطقة في هذه الفترة؛ وعلى رأسها الاختراق البرتغالي لطرق التجارة نحو البحار الشرقية؛ وما ترتب عن ذلك من توتر الوضع العام سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

ومن أبرز مظاهر هذا التوتر؛ المتاعب التي أحدثها الضغط البرتغالي على السواحل والموانئ الإسلامية بالبحار الشرقية على هذه الممالك؛ وكانت الدولة المملوكية أكبر المتضررين من ذلك فكثرت متاعبها؛ فلم تتحمل قدراتها العسكرية عبء القيام بالدفاع عن أقاليمها الاستراتيجية؛ فأثر ذلك على الجبهة الداخلية؛ وساءت الأوضاع بسبب الضائقة الاقتصادية بعد أن حرمت مصر من عوائد الجمركة التي شهدتها الموانئ الإسلامية في المشرق التي كانت تحت سيطرتها.

وفي هذه الأثناء؛ وبعد عجز المماليك عن مقارعة الاعتداءات البرتغالية المتزايدة ؛ والتي باتت تهدد المقدسات الإسلامية بالحجاز رغم المساعدات العثمانية للمماليك فنينا وعسكريا لكن استحكم الضعف في أوصال السلطنة المملوكية في مصر ما اضطر العثمانيين إلى خيار المواجهة المباشرة مع البرتغاليين في المحيط الهندي؛ وتسخير الإمكانيات العسكرية للممالك الإسلامية بعد توحيدها سياسيا؛ أو إقامة حكومات تحكم بالنيابة عنهم؛ لدعم المشروع السياسي والعسكري العثماني القائم على مواجهة البرتغاليين؛ والوقوف في وجه المد الصفوي الذي انتفخت أوداجه لتشييع العالم السني بالاستحواذ على المشرق الإسلامي.

لذلك اهتم الباحثون بدراسة التحولات التي طرأت على منطقة المشرق الإسلامي سياسيا وعسكريا واقتصاديا بعد تسلل البرتغاليين إلى المنطقة خلال القرن 10 هـ/ 16م؛ وانحسار المد العثماني عن الجبهة الأوروبية وتوجهه نحو المشرق الإسلامي للأسباب المذكورة؛ لكن تشكل الخلفيات الجيوسياسية في المنطقة عنصرا مهما في هذه الدراسات؛ لذلك يبحث هذا الموضوع في إبراز هذه الخلفيات التي هيأت لتلك التحولات.

أمام هذه المعطيات يجد الباحث نفسه أمام جملة من التساؤلات هل كانت الأسباب الاستراتيجية والدينية كافية وواقعية لانحسار الضغط العثماني عن أوروبا وانتقاله من وجهته الغربية ضد الصليبيين إلى الجهة الشرقية حيث الممالك الإسلامية؟ أم أن التكتيك العسكري الصليبي الذي تسلل خلف نقطة التماس مع العثمانيين وتهديده للمقدسات الإسلامية في المشرق بعد سحق الممالك الإسلامية في البحار الشرقية الضعيفة المتهالكة أجبر العثمانيين على هذا الخيار؛ ومن ثم فك الضغط العسكري على الجبهة الأوروبية العثمانية؟

أم أن مواجهة أطماع المد الصفوي في الأقاليم السنية صار أولوية عثمانية في علاقاتها الاستراتيجية كدولة قادرة على حماية البلاد الإسلامية من الخطر الشيعي الداعم للصليبيين والمتحالف معهم ضد أعدائه السنة؟.

وقد قسمنا هذا البحث إلى أربع عناصر رئيسية العنصر الأول بعنوان: الدولة المملوكية من القوة والحظوة إلى التفكك والانحدار؛ أما الثاني فكان العثمانيون من الفتوح إلى الدفاع عن الظهير الشرقي؛ والعنصر الثالث اليمن بين الانقسام الجغرافي والصراع الطائفي؛ والرابع والأخير الصفويون وأطماعهم المذهبية ثم خاتمة ضمناها نتائج البحث.

وللإجابة عن التساؤلات السابقة نستعرض وقائع الأحداث لنفهم دور هذه الخلفيات في صناعة تلك التحولات السياسية والعسكرية التي صارت عليها المنطقة.

بعدما كان المماليك يحوزون في مناطق نفوذهم على أشهر المدن والموانئ التجارية ذات الطابع العالمي خلال فترة قيام حكمهم قبل اكتشاف الطريق البحري عبر رأس الرجاء الصالح؛فقد كانت مدينة القاهرة قبلة لمختلف التجار المسلمين والأوروبيين الوافدين إليها؛ فاحتلت القاهرة مكانة تجارية عالمية بارزة بين المدن الإسلامية التي لعبت دورا كبيرا في حركة هذه التجارة؛ كما كانت القاهرة مركزا وسطا لتوزيع السلع الشرقية إلى أوروبا؛ وتوزيع السلع الأوروبية إلى الشرق؛ الأمر الذي جعل الاتفاقيات الأوروبية التجارية مع المماليك أن تكون القاهرة مركزا للتبادل التجاري بين الشرق والغرب[1].

ولم يتوقف الأمر على هذه التغيرات فحسب؛ بل نجم عنه أيضا استقطاب قوى إسلامية أخرى تفوق قوة المماليك العسكرية التي أصبحت تعيش فترة الشيخوخة والإنهاك بسبب كثرة مسؤولياتها للقيام في وجه الضغط المسيحي البرتغالي.

ونعني بذلك التغيير الجذري الذي حدث في اتجاه سياسة المد العثماني من أوروبا إلى المشرق الإسلامي لعدة أسباب لها علاقة مباشرة بالوجود البرتغالي في المشرق؛ الذي حرك الوعي العثماني بضرورة التدخل لحماية البلاد الإسلامية في المنطقة بوازع ديني؛ وأسباب استراتيجية إلى جانب عوامل أخرى بررت هذا الوجود؛ وهي المد الشيعي من قبل الدولة الصفوية الناشئة؛ والنشطة لنشر المذهب الشيعي الاثنا عشري في المناطق الإسلامية السنية؛ وكذلك تحالفها مع البرتغاليين ضد العثمانيين.

وبسبب هذا الوضع الذي آلت إليه منطقة المشرق الإسلامي؛ أصبحت بين مد وجزر بين القوى الإسلامية المتصارعة؛ وهي العثمانيين والمماليك؛ والعثمانيين والصفويين والقوى الغربية المسيحية البرتغالية التي ظلت جاثمة في المنطقة حتى نهاية القرن السادس عشر الميلادي.

1- الدولة المملوكية من القوة والحظوة إلى التفكك والانحدار:

لقد كانت دولة المماليك (648هـ - 1250م / 923هـ - 1517م) تتربع على أكبر قسم من أقاليم الشرق الأوسط؛ فكان تحت نفوذها كل من مصر وبلاد الشام من أرض (فلسطين؛ وسوريا؛ ولبنان؛ والأردن) وأرض الحجاز واليمن في آخر فترة من عهدها؛ وجزء من الجزيرة الفراتية؛ وإقليم العواصم؛ وثغور جنوبي آسيا الصغرى؛ وكثيرا ما كانت هذه الأجزاء تخضع لسلطان المماليك؛ فقد كان بنو رمضان الذين تولوا على طرسوس يعينون من قبل المماليك في مصر[2].

وبهذه الرقعة الشائعة يكون المماليك قد أداروا مملكة شاسعة إلى غاية آخر أيامهم بعد أن أخذت أسباب الضعف تنخر هذه المملكة الواسعة؛ وضعفت سلطتها عن السيطرة والتحكم في هذه الأقاليم فأخذ نفوذها في التقلص والانحسار.

وبهذه الرقعة الجغرافية المترامية الأطراف يصعب على المرء أن يتصور قيام دولة كدولة المماليك؛ وبلوغها هذه المكانة من القوة والنجاح في غير التاريخ الإسلامي؛ وحتى في العصور الإسلامية[3]؛ إذا ما نظرنا إلى طبيعة مؤسسيها الذين استطاعوا أن ينشئوا دولة مهابة الجانب بعد أن انصهروا في بوتقة الإسلام؛ وتمسكوا بتعاليمه؛ فكان لهم الفضل في الدفاع عن البلاد الإسلامية؛ وطرد الصليبيين من بلاد الشام؛ وظل هذا الفضل مشهودا لهم في العالم الإسلامي[4]؛ وشفيعا لهم إلى آخر أيامهم؛ ومن الأسباب التي جعلت المماليك يتمتعون بهذه المكانة في العالم الإسلامي هي:

1- رعايتهم للبقاع المقدسة في الحجاز التي كانت تحت نفوذهم؛ وخدمتهم للحرمين الشريفين؛ واهتمامهم بالألقاب الدينية منذ أن تولوا هذا الملك الشاسع؛ فكانت بين مصر وبلاد الحجاز روابط وثيقة خلال فترة دخولها تحت نفوذ المماليك؛ فكان المماليك يرعون البقاع المقدسة؛ ويرسلون الأرزاق إلى أهلها تكريما لهذه البقاع؛ وللرسالة المحمدية؛ وكانوا يقومون بخدمة المجاورين لبيت الله الحرام ممن نذروا أنفسهم للعلم والنسك؛ وكذلك ما أوقفه المماليك من أرض وعقارات وغيرها من الخدمات.

2- إحياؤهم للخلافة الإسلامية؛ بعد سقوط الدولة العباسية سنة 656هـ - 1258 م وظلت الأمة الإسلامية بدون خليفة لمدة ثلاث سنوات ونصف[5] إلى أن قدم إلى مصر أحد أمراء بني العباس الناجين من المجزرة التي اقترفها التتار في بغداد وهو الأمير أحمد بن الظاهر بن الناصر فخرج إلى ملاقاته الملك الظاهر ركن الدين أبو الفتح بيبرس البندقداري الصالحي التركي الذي تولى السلطنة سنة 658هـ/1259 م في وفد رسمي يمثله الوزير والعلماء والشهود والمؤذنون؛ كما خرج معهم اليهود والنصارى بتوراتهم وأناجيلهم فكان يوما مشهودا[6].

فتفرد المماليك بهذا الفضل عن بقية الدول الإسلامية الأخرى؛ ولم ينازعهم أحد في ذلك؛ مما عزز مكانتهم في مختلف الأمصار الإسلامية إلى آخر أيامهم؛ حيث يعد سقوط الخلافة العباسية على يد التتار سنة 656 هـ/1258 م من أكبر المحن التي مرت بها الأمة الإسلامية؛ وظلت مسؤولية السعي لإحياء الخلافة الإسلامية المتداعية عبء على عاتق القوى والممالك الإسلامية قاطبة؛ وظلت الأمة تتطلع إلى ذلك إلى أن اضطلع السلاطين المماليك بهذه المهمة التاريخية[7].

فضلت الخلافة العباسية في مصر المملوكية في نسل العباسيين؛ وقد استغل المماليك وجود الخلافة العباسية الرمزية على أرضهم سياسيا؛ فكرسوا تقليدا لدى الرأي العام الإسلامي أن من يحكم في القاهرة حيث وجود الخليفة العباسي هو صاحب الدولة الإسلامية الجامعة التي يجب على الجميع الانضواء تحتها والولاء لها؛ مما عزز مكانة المماليك الذين كانوا يعيشون عقدة فقدان الشرعية في التولي على المسلمين وهم مماليك وظل هذا التقليد سائدا إلى غاية مصرع السلطان الغوري في معركة مرج دابق 25 رجب 922 هـ/24 أغسطس 1516م[8].

فمن أجل ذلك كانت دولة المماليك أمل المسلمين في الدفاع عن البلاد الإسلامية ضد الاعتداءات البرتغالية؛ وكثيرا ما استنجد بها المسلمون في المشرق لرد هذه الاعتداءات.

كما كانت مصر ملجأ الأمراء الفارين من العثمانيين بسبب الصراع والتنازع على العرش؛ فكان ذلك من الأسباب التي عملت على توتر العلاقة بينهم وبين العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول (1512 م – 1520 م)؛ وقد كانت سياسة الهدوء والتقارب سائدة بين الدولتين قرابة ربع قرن (1498 م-1516 م) ميزتها العلاقات الطيبة والحفاوة وحسن الاستقبال بينهما وتبادل الهدايا[9].

فكانت الدولة المملوكية قوة يحترمها الأصدقاء؛ ويهابها الأعداء؛ لذلك تردد على مصر كثير من الوفود و القصاد من مختلف الأقطار الإسلامية وقتئذ مثل العثمانيين وسلاطين الهند وإيران والعراق؛ وأمراء آسيا الصغرى؛ وبلاد السودان و الحبش؛ ومن بلاد الكرج وأوروبا؛ وجزر البحر المتوسط[10]؛ فكانت دولة مهابة الجانب قوية الشوكة غيورة على الإسلام.

ولما فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية أرسل إلى سلطان مصر الأشرف (إينال) يخبره بهذا الفتح العظيم؛ فرد عليه السلطان (إينال) يهنئه على ذلك[11].

فظلت مصر في عهد المماليك تنعم بهذه المكانة والحظوة طيلة عقود من الزمن؛ تعززها إمكانيات عسكرية أثبتت كفاءتها في إنهاء الوجود الصليبي ببلاد الشام؛ وإستراتيجية جغرافية هامة حققت لها الثراء الاقتصادي من خلال تحكمها في طرق التجارة الشرقية؛ التي عادت عليها بأرباح طائلة؛ فاستطاع المماليك تشييد كثير من العمائر الإسلامية؛ والقصور والمساجد والأسيلة والأسواق؛ فعم الرخاء؛ وتجمعت رؤوس الأموال في أيدي العامة من التجار؛ فنشط الاستثمار وتعددت المكاسب من خلال ما تدره التجارة الرائجة عبر الذراعين المائيين وهما الخليج العربي والبحر الأحمر؛ وكذلك ما لعبه نهري دجلة والفرات في تسهيل حركة التجارة عبر الطريق البحري[12].

وقد أشار ابن خلدون إلى حالة اليسر والثراء لدى دولة المماليك في أزهى أيامها فكانت مقصدا لنزوح كثير من المغاربة تجاهها من أجل المشاركة في الرخاء الاقتصادي الذي شهدته مصر في هذه الفترة بقوله: (حتى أن كثير من الفقراء بالمغرب ينزعون من الثقلة إلى مصر لذلك؛ ولما يبلغهم من أن شأن الرفه بمصر أعظم من غيرها)[13].

لكن الدورة التاريخية لم تستثن الدولة المملوكية أن تؤول إلى الضعف والانحطاط والتقهقر؛ والسقوط في النهاية.

حيث تميز الحكم المملوكي في الفترة الثانية من أيام حكم المماليك الجراكسة (784هـ -923ه/1382م – 1517م) بالاضطراب وعدم الاستقرار؛ لاسيما عند نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر الميلاديين؛ فحل الصراع والتنازع على العرش؛ فكثر تعاقب السلاطين على الحكم بسرعة تدل على مدى الاضطراب الذي آل إليه الحكم المملوكي؛ حتى أن بعضهم ما أن يجلس على العرش أياما معدودة حتى يعزل إما بالقتل غيلة أو الشنق؛ ومنهم من لم يبق في العرش إلا ليلة واحدة؛ مما جعل ابن أياس يطلق عليه اسم (سلطان ليلة)؛ وهو (خاير بك) اعتلى العرش سنة 872هـ – 1467م بعد أن خلع (تمربغا)؛ وكان اعتلاؤه العرش في المساء ثم عزل في صباح تلك الليلة[14].

فانقلبت الأحوال من الاستقرار إلى الفوضى ومن الرخاء إلى الضائقة والأزمات؛ فنضب معين التجارة بعد أن سيطر البرتغاليون على طرقها؛ وقضوا على نفوذ المماليك في البحار الشرقية.

فساءت أحوال مصر في أواخر السلطان قايتباي (872 هـ -1468 م/901 هـ -1496 م)؛ رغم شجاعته وقدرته على إدارة شؤون الحكم حيث أحاط نفسه بالمماليك المخلصين له[15]؛ فتذمر الناس من كثرة الأعباء المالية من جراء الضرائب التي اشتطت السلطة في فرضها على عاتقهم؛ كما كان السلطان قايتباي كثير الإنفاق في المبرات الخيرية على الأمكنة المقدسة وعلى مدارسه في أمهات الأقاليم[16] .

حيث كان حريصا على تخليد ذكره بالعمران والمنشأة الكثيرة رغم الضائقة الاقتصادية التي تعيشها البلاد بسبب كثرة الضرائب والمجاعات[17] ؛ وانتشرت الأوبئة ففتك الطاعون بالناس فتكا ذريعا؛ حيث يذكر ابن اياس عن الطاعون الثالث الذي حدث في عهد السلطان الأشرف (قايتباي) في حوادث سنة (897 هـ - 1491م) ما نصه (فتك في الناس فتكا ذريعا)[18]؛ فكان يموت في اليوم الواحد بالقاهرة أكثر من عشرة آلاف؛ وقد أصاب الطاعون كثير من المماليك قدره المؤرخون بثلثهم؛ فماتت زوجة السلطان وابنته؛ فضاق العيش وساءت الأحوال؛ وانعدمت الأقوات وانخفض النيل وانتشر طاعون المواشي[19].

ويعلل ابن إياس أسباب هذه الطواعين بقوله (كثر الزنا واللواط؛ وشرب الخمر؛ وأكل الربا؛ وجور المماليك في حق الناس)[20].

وهذا ما يصور التفكك الاجتماعي الذي آلت إليه حالة مصر في هذه الفترة بسبب الفقر وظهور الآفات الاجتماعية؛ وعسف السلاطين وجورهم فارتفعت الأسعار؛ وقلت المواد المعيشية؛ يذكر ابن إياس عن هذه الأزمة في حوادث سنة 891هـ – 1486م أن في هذه السنة: (تناهى سعر البرسيم كل فدان مخضر باثني عشرة دينارا؛ وبيع الدريس كل مائة قتة بأربعمائة درهم... وسبب ذلك أن حب البرسيم كان غاليا في تلك السنة وكان النيل خسيسا... وكان سعر الغلال جميعه مرتفعا في هذه السنة...)[21].

في ظل هذا الوضع المتردي والأزمات الاجتماعية القاسية؛ تقاعست السلطة المملوكة عن إصلاح الوضع؛ والانتباه إلى معالجة الظروف الاقتصادية التي حلت بالدولة؛ وتمادت في الجور والظلم ومصادرة أموال الرعية وفرض الضرائب الباهظة التي أضرت بالبنية القاعدية للمجتمع؛ التي كانت في يوم ما دعامة القوة الاقتصادية للدولة المملوكة.

وفي وسط هذه الظروف القاسية؛ زاد النزاع على السلطة الوضع تأزما؛ ففي سنة 900هـ – 1495م في عهد السلطان قايتباي الذي تقدم في السن فجاوز الثمانين من عمره فاضطره الوضع إلى التنازل عن العرش لابنه محمد الناصر سنة 901هـ - 1496م؛ و لم يكن في وسع هذا السلطان الصغير أن يقف في

وجه النزاع بين كبار الأمراء من أجل الوصاية عليه؛ ومن ثم الاستئثار بالسلطة أو الاستيلاء عليها؛ فلم يستطع محمد الناصر السيطرة على السلطة والأخذ بزمام الأمور فاستثار نفور الناس بسبب حماقته وطيشه وميوله إلى سفك الدماء والبطش؛ ومما زاد استياء العامة استبداد المماليك الجلبان[22]؛ وظلمهم للناس مستغلين ضعف السلطان محمد الناصر؛ وانتهى بهم الأمر إلى قتله سنة 904هـ - 1498م[23]؛ ولعل قلة تجريدة الجند في هذه الفترة للحروب الخارجية وانصرافهم إلى أمور السياسة والصراعات قد ساعد على إضعاف روح الولاء عند المماليك فزادت ثوراتهم و تمردهم على السلاطين والعمل على إثارة الفتن الداخلية[24].

واستمر الصراع بين المماليك على العرش عندما تولى السلطنة الظاهر قانصوه بمساعده وتأييد المماليك الجلبان؛ ثم عزل هذا السلطان وتولي مكانه الأشرف (جنلاط) سنة 905هـ - 1500م فقتل هذا الأخير وخنق بعد عزله؛ واعتلى السلطة بعده العادل طومان باي سنة 906هـ- 1501م؛ الذي لم تدم فتره حكمه بضعة أشهر؛ وآل مصيره كمن سبقه إلى القتل فخنق؛ فاعتلى العرش مكانه الأشرف قانصوه الغوري سنة (906هـ -922هـ/1501م - 1516م) فتولى الغوري السلطنة بعد أن تردد كثيرا في قبولها؛ لأن العزل صار تقليدا شائعا على مستوى العرش المملوكي؛ فاستوثق الغوري من الجند ألا يقتل إذا ما أرادوا عزله وإبعاده عن السلطة؛ ولعل ذلك ما يفسر الحزم الكبير والسرعة الفائقة التي جعلت الغوري يعيد الأمور إلى نصابها؛ وتهدئة تلك النزاعات بعد أن شدد قبضته على الحكم.

فكان على الغوري بعد أن وعى حقيقة الوضع وما آل إليه أمر السلطة من نزاع على العرش والأزمة التي حلت بالبلاد؛ بسبب الضائقة الاقتصادية التي تعيشها مصر؛ ومتاعب الخزانة العامة للمملكة أن يبدأ بما هو أولى؛ من وجوب إعادة الاستقرار والقضاء على الخصوم والمنافسين بإبعادهم عن الحكم؛ فأخذ الغوري يحيط نفسه بمن يثق فيهم في المناصب العليا من كبار الأمراء والموظفين؛ فعاد الاستقرار كما حقق المماليك نصرا جزئيا على البرتغاليين سنة 914هـ/ 1508 م في أحد أهم الموانئ في سلطنة كجرات[25]؛ وظل الغوري يحكم بقبضة من حديد على دفة الحكم رغم تقدمه في السن؛ إلى أن سقط صريعا في معركة مرج دابق 922 هـ – 1516 م أمام العثمانيين.

فبعد أن أعاد الغوري الاستقرار على مستوى ولاية العرش؛ اتجه إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأزمة المالية التي تعيشها الخزينة العامة للدولة بعد إفلاسها؛ بعد أن نضب معين التجارة الذي يعد المورد الأساسي لمداخيل الدولة العامة.

فاتبع الغوري سياسة تعسفية لمعالجة هذا الوضع المالي الصعب وكثرة النفقات لمواجهة البرتغاليين؛ وتحصين ثغور البحر الأحمر؛ وإعداد قوة بحرية لردع الأساطيل البرتغالية؛ فأخذ في جمع الأموال بكل الوسائل لإشباع خزينة الدولة؛ فجمع الضرائب لعشرة أشهر متقدمة على الأراضي والحوانيت والعقارات والسفن ودواب النقل وأموال الأوقاف الخيرية؛ وتلاعب بالنقد[26].

وليس من الغريب أن يقوم السلطان الغوري بمثل هذه السلوكات التعسفية؛ لأن سياسة المصادرات والضرائب غير الشرعية والاعتداء على أملاك الرعية سلوك عريق عند سلاطين المماليك؛ حيث يذكر المقريزي عن تدابير السلطان برقوق[27] لمواجهة تيمورلنك عندما كانت الخزينة العامة تشكو العجز؛ فاعتدى على أموال مباشري الدولة والأمراء وعلى الديوان الخاص؛ وحاول مصادرة الأوقاف لولا الاستياء الذي لاقاه من علماء الدين من الفقهاء والأئمة؛ فاكتفى بأخذ أجرة المساكن وخراج سنة كاملة؛ ثم صادر

خمسمائة وستين ألف درهم من أموال الأيتام[28] وهذه الإجراءات التعسفية التي قام بها الغوري ازداد الوضع سوء في مصر والشام والحجاز.

لقد استطاع الغوري بفضل هذه الإجراءات التعسفية أن يسد عجز الخزينة المالية على حساب الرعية المنهكة من ثقل الالتزامات والاحتكارات والضرائب؛ فهو بذلك قد زاد من ضعف الدولة وتدهورها من حيث لا يدري؛ لأن إضعاف الطبقة الاجتماعية وإفقارها يؤثر سلبا على القدرة العامة الاقتصادية للدولة؛ لأن اقتصاد الدول يقاس قوة وضعفا بمدى رفاهية الطبقة الاجتماعية؛ والدليل على ذلك إذا ما أقمنا مقارنة بين المجتمع الأوروبي والإسلامي في هذه الفترة بالذات.

ففي الوقت الذي كانت فيه الطبقة الاجتماعية تئن من عسف وجور الحكام في المشرق الإسلامي؛ فإنها في أوروبا على نقيض ذلك تماما؛ فقد تجمعت الأموال في أيديها؛ وشاركت السلطة في السياسة وشؤون الحكم؛ ونشطت حركة الزحف الصليبي تجاه المشرق؛ للالتفاف حول العالم الإسلامي؛ لتحقيق مجد اقتصادي على حساب العالم الإسلامي وخدمة الديانة المسيحية؛ وحرب المسلمين بعد أن أشفوا غليلهم بانتزاع الأندلس وإرجاعها إلى أحضان المسيحية بعد ثمانية قرون من الزمن.

ومن خلال ما سبق ذكره نخلص إلى أن الوضع العام في مصر قبيل الوجود البرتغالي بالبحار الشرقية قد تميز بمظهرين أساسيين:

الأول: وهو الصراع والتنازع على السلطة منذ آخر أيام السلطان (قايتباي) إلى أن تولى السلطان الغوري عرش السلطة.

والثاني: حالة الضائقة الاقتصادية التي كانت تعيشها الدولة المملوكية بعد فقدانها السيطرة على طرق التجارة الشرقية وتحولها إلى أيدي البرتغاليين بعد اجتيازهم رأس الرجاء الصالح؛ والوصول إلى الموانئ الهندية في الشرق سنة 1498م[29]؛ مما أدى إلى تفكك الجبهة الداخلية بسبب هذه الضائقة؛ بالإضافة إلى عسف وجور الحكام باعتدائهم على أموال الرعية دون الانصراف إلى معالجه الوضع الاقتصادي؛ والبحث عن الوسائل الكفيلة والفعالة لتحسين الوضع.

2- العثمانيون من الفتوح إلى الدفاع عن الظهير الشرقي:

في الوقت الذي كانت فيه مختلف الأقاليم الإسلامية شرقا وغربا تشهد فترات الضعف والانهيار لأسباب سياسيه واقتصاديه في مطلع القرن السادس عشر الميلادي مع بداية الانقضاض البرتغالي وامتداده نحو المشرق الإسلامي للسيطرة على الطرق البحرية التجارية بالبحار الشرقية؛ واختلال ميزان القوة لصالح البرتغاليين لعدة أسباب أهلتهم لذلك؛ وعلى رأسها تذبذب القوه العسكرية الإسلامية في بادئ الأمر؛ ثم ضعفها في أخر أيامها؛ كانت الدولة العثمانية أقوى الممالك الإسلامية تنذر بعصر جديد؛ شهدت فيه أزهى أيام القوة العسكرية؛ لاسيما البحرية بعد انتصاراتها الساحقة في أوروبا.

فبعد أن عبرت القوات العثمانية في عهد السلطان أورخان بن عثمان (728 هـ-762هـ/ 1326-1360م) بقيادة الأمير سليمان بن أورخان الأقاليم الأوروبية الشرقية؛ استطاع العثمانيون تأسيس مراكز لهم في شرق أوروبا؛ فاستمرت فتوحاتهم في تلك الأقاليم قرابة القرنين من الزمن؛ وظل المد العثماني في القارة الأوروبية خلال هذه الفترة من الزمن يحفزه العامل الديني؛ وهو الأساس الذي عليه مدار تفسير حركة الفتوح العثمانية في أوروبا؛ إذا ما قورنت بالعوامل الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ فإن انتقال المد العثماني من أوروبا إلى المشرق الإسلامي في مطلع القرن السادس عشر؛ كان من أجل تعويض الفراغ العسكري الذي نتج عن انهيار القوى العسكرية في المشرق؛ وعجز المماليك عن الدفاع عن الأقاليم

الإسلامية أمام الضغط البرتغالي الذي أصبح في سباق مطرد مع القوى الإسلامية؛ من أجل السيطرة على أقاليم المشرق ذات الأهمية الاستراتيجية والتجارية.

في هذه المرحلة استطاع العثمانيون قطع طريق الشرق على الأوروبيين؛ مما دفعهم إلى البحث عن مسالك نحو البحار المفتوحة بسبب تفوق العثمانيين في البحر الأبيض المتوسط؛ الأمر الذي دفع بالبرتغاليين إلى خوض المحيطات والاهتمام بالرحلات البحرية من أجل الكشوف الجغرافية والتخلص من السيطرة الإسلامية على الطرق البحرية نحو الشرق[30].

ففي خلال ثلاثين سنة استطاع محمد الفاتح أن يجعل من الدولة العثمانية. دوله عالمية ذات قوة عسكرية كبرى في أسيا وأوروبا وإفريقيا؛ فإن ذلك يؤكد مدى ارتباط الدولة قوة وضعفا بشخصية السلاطين؛ وهذا ما يفسر حكم كثير من المؤرخين على فترة بايزيد الثاني 886 هـ-951 هـ/ 1481م-1512م أنها فتره قد جمدت حركة الفتوح العثمانية في أوروبا؛ وأنه لين العريكة يميل إلى المهادنة والسلم؛ وذلك إذا ما قارنا فترة حكم بايزيد الثاني بالفترة السابقة؛ مما دفع أخيه الصغير (جم) إلى المطالبة بالعرش الذي يعد من أهم الأحداث في فتره بايزيد الثاني؛ مما سبب ذلك توترا على مستوى العرش العثماني.

وكذلك في علاقة السلطان العثماني بالمماليك في مصر عند لجوء (جم) إلى السلطان (قايتباي) ثم فتره إقامته في أوروبا؛ فلم يسلم العرش العثماني من التنازع على الحكم كغيره من الممالك الإسلامية الأخرى؛ ولعل عدم وجود شروط محدده لولاية العرش أدى إلى التنافس بين الأمراء؛ وعدم الاستقرار والانشغال الداخلي والانصراف عن الاهتمام بالفتوح؛ مما قد يحدث من الاغتيالات السياسية بين الأمراء ويهدد وحدة الدولة؛ ويضعفها أمام المتربصين بها؛ ولعل فتره حكم بايزيد كانت أكثر تعرضا لهذه الآفة بسبب منازعة أخيه الأصغر (جم) له؛ وتنازله عن العرش لابنه سليم الأول 1512 م.

وكثيرا ما كان للجيش دور فعال في مجريات الأحداث عند التنازع على العرش بين الأمراء فقد تمتع قادة الجيش الإنكشاري بمكانة مرموقة وتقربهم من يتولى السلطة لكونهم الحرص الخاص للسلطان وقادة جيشه ورجال دولته؛ فقد ساهموا في كثير من الأحداث السياسية.

وقد التزم بايزيد سياسة محايدة تجاه أوروبا؛ فكان عهده قليل الفتوحات؛ فلم يحارب في عهده إلا للضرورة؛ وجمدت حركه الفتوح إلا إذا اقتضى الأمر أن يحارب من أجل سلامه وأمن الدولة.

كما تميزت فترة حكم بايزيد بأن أقامت عدة دول أوروبية معه علاقات سياسية سنة 898هـ - 1492م مثل روسيا وبولندا؛ لولا الخلاف الذي حدث على البلدان التي كانت تحت الحماية العثمانية.

وفي عهد بايزيد ساءت العلاقة بينه وبين المماليك في مصر في عهد السلطان (قايتباي) بسبب منع العثمانيين تجارة الرقيق عن المماليك الشراكسة في مصر؛ ومما زاد في توتر العلاقة لجوء الأمير (جم) إلى مصر مما أثار حنق بايزيد الثاني على السلطان (قايتباي) ووقعت بينهما حروب لم تكن لها نتائج حاسمة[31]؛ وانتهى الأمر بالصلح والمهادنة بوساطة قام بها السلطان الحفصي يحيى الثالث بطلب من السلطان (قايتباي)؛ فوافق الطرفان على الصلح وتثبيت الحدود كما كانت عليه قبل الحرب؛ واستمر بايزيد في سياسة مساندة الدولة المملوكية بإخلاص أمام الخطر البرتغالي.

كما تميزت الفترة الثانية من حكم بايزيد 901هـ -918هـ /1495م- 1512م) بجمود حركه الفتوح؛ فلا وجود لغارات كبيرة في هذه الفترة بسبب انشغال الدولة العثمانية بالمشرق؛ مما دعاها إلى الاستمرار في سياسة الصلح مع أوروبا.

ومن أبرز الأحداث التي شهدها المشرق الإسلامي أيام بايزيد الثاني هو ظهور الدولة الصفوية بالمشرق؛ التي سببت متاعب كبيرة للدولة العثمانية بالمنطقة؛ فكان لها الأثر الكبير في انحسار المد العثماني عن أوروبا إلى المشرق الإسلامي.

فقد نشأت الدولة الصفوية بادئ الأمر كحركة دينيه ثم تحولت إلى حركة سياسية منذ حكم إسماعيل الصفوي(905هـ -931 هـ/ 1499 م- 1524 م)؛ فاستولى على العراق سنه 914هـ - 1508م وبذلك أصبحت الدولة الصفوية متاخمة للدولة العثمانية؛ وأخذ إسماعيل الصفوي يعمل على إثارة العثمانيين كما عمل على تثبيت دعوته في الأناضول معتمدا على الأقليات الصفوية المنتشرة هناك وتحريضها على الثورة ضد الحكم العثماني سنة 918 هـ - 1512 م؛ فقد قام بعضهم بالدعوة إلى المذهب الصفوي باسم إسماعيل بن حيدر بقيادة نور حسن خليفة الذي عرف بشاه قولي[32] لولا حزم السلطان سليم الأول في إخماد الفتنة.

ومن أبرز الأحداث التي وقعت أخر أيام بايزيد الثاني هو التنازع على العرش بين أبنائه؛ ذلك أن بايزيد كان يميل إلى اختيار ابنه (أحمد) للخلافة والتنازل له عن العرش؛ فنازعه أخوه سليم الأول بتأييد من الإنكشارية؛ ما أرغم بايزيد على التنازل عن السلطة لابنه سليم الأول يوم 25 أفريل 1512م؛ وانتهى الأمر بولاية سليم الأول واغتيال الأمير (أحمد) بينما فر (مراد) إلى فارس.

بولاية سليم الأول (918 هـ - 926 هـ/1512 م- 1520 م) عرفت الدولة العثمانية وبقية العالم الإسلامي عصرا جديدا تمثل في انحسار المد العثماني عن أوروبا؛ وتحوله نحو المشرق الإسلامي بسبب تغير الأحوال السياسية هناك بظهور الخطر الصفوي؛ الذي كان يشهد أنشط مراحل عهده في نشر المذهب الشيعي؛ إلى جانب ذلك التهديدات المباشرة للأقاليم الإسلامية في المشرق من طرف القوى البرتغالية[33].

لذلك رأى سليم الأول أن يوجه فتوحاته تجاه المشرق الإسلامي؛ وعجل في مهاجمه بلاد فارس الواقعة شرقي الدولة العثمانية؛ ذلك أن الشاه إسماعيل الصفوي انتهز فرصه النزاع الذي حدث بين الأمراء على العرش العثماني؛ فحرض الشيعة في أسيا الصغرى على الثورة ضد العثمانيين السنيين؛ كما عمل على إغراء الأمراء المجاورين لدولته بالخروج على سلطه الدولة العثمانية؛ ولذا بدأ السلطان سليم الأول بإخماد ثورة الشيعة بآسيا الصغرى؛ وأنزل بأتباع المذهب الشيعي من رعاياه الاضطهاد؛ فقام إسماعيل الصفوي برد الفعل دفاعا عن الشيعة فهاجم آسيا الصغرى فاستحكم العداء بين الدولتين[34].

فأعد السلطان سليم الأول جيشا وتقدم به نحو ديار بكر وكردستان من أعمال الشاه وضمها إلى مملكته؛ ولاحق الشاه إلى داخل بلاده وهزمه قرب تبريز هزيمة ساحقه عام 920 هـ - 1514 م ثم اتجه نحو مصر وعمل على إنهاء السلطة المملوكية على مصر سنه 923 هـ - 1517 م[35].

3- اليمن بين الانقسام الجغرافي والصراع الطائفي:

وفي الوقت الذي استولى فيه العثمانيون على الأقاليم المملوكية فقد شهدت الأقاليم اليمنية في مطلع القرن السادس عشر كغيرها من أقاليم العالم الإسلامي الأخرى حالة الصراع والتدافع بين نمطين سياسيين؛ ففي المنطقة الشمالية الجبلية كانت موزعة تحت نفوذ عدد من الأئمة الزيديين في صعدة وصنعاء وذمار؛ والأشراف في منطقه الجوف الشرقية؛ أما في المنطقة الجنوبية في مناطق عدن وحضرموت وزبيد كانت تحت نفوذ سيادة سنية شافعيه.

ولذلك خضعت اليمن إلى سلطة نفوذين إسلاميين؛ الأول بزعامة الإمامة الزيدية؛ والثاني بزعامة الطاهريين السنة.

فقد كانت الإمامة الزيديه في اليمن الشمالي تنسب إلى الإمام الهادي الرسي؛ وهو يحيى بن الحسين من نسل الإمام علي بن أبي طالب الذي تولى في صعدة سنة 280 هـ - 894م؛ وينسب المذهب الزيدي إلى زيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب؛ واخذ المذهب الزيدي ينمو في الإقليم الشمالي بنشاط كبير ينافس المذهب السني في الجنوب في النواحي السهلية في اليمن؛ الذي يحوز مناطق ذات أهميه اقتصاديه واستراتيجية إلا أن الظهور أكثر من إمام واحد أضعف قوته أمام المذهب السني وحال دون حيازته على اليمن بقسميه الشمالي والجنوبي[36].

أما المذهب السني في اليمن الشمالي فقط كان بزعامة بني طاهر منذ سنة 858 هـ - 1454م؛ وتعد الدولة الطاهرية أخر نظام سني تولى الحكم في اليمن؛ وبدأ بنو طاهر في أول الأمر عمالا للدولة الرسولية في منطقتي عدن ولحج؛ ثم بعد ذلك استقلوا عنها فأقاموا دولتهم على أنقاضها؛ وقد عمل بنو طاهر على توحيد اليمن تحت نفوذهم لكن تصدى لهم الزيديون في الشمال؛ وظل اليمن بينهما بين مد وجزر دون حسم لصالح أحد النظامين وبقي اليمن مقسما بين الزيديين و الطاهريين حتى مجيء العثمانيين بعد ضمهم لمصر والحجاز.

ولم يستطع بنو طاهر تنفيذ مشروعهم السياسي في توحيد اليمن رغم اعتمادهم على إمكانياتهم الاقتصادية التي كانت تدرها عليهم حركه التجارة على سواحل اليمن في الجنوب كميناء عدن الاستراتيجي الذي يتحكم في مدخل البحر الأحمر[37].

وقد حاول بنو طاهر في اليمن الجنوبي إحياء مشروع توحيد اليمن أيام حكم السلطان (عامر بن محمد عبد الوهاب) حيث استطاع أن يبسط نفوذه على ثلثي اليمن بعد أن سيطر على صنعاء واقتطعها من الزيديين سنة 910هـ - 1505م؛ إلا أنه اصطدم بمقاومه الزيديين التي أحالت دون تمكنه من تحقيق سيطرته على كامل اليمن؛ حيث ظهر إمام قوي في منطقه (حجة) سنة 912هـ - 1507م؛ هو الإمام (شرف الدين) يحيى بن شمس الدين الذي أخضع الكيانات الزيدية؛ وجمعها تحت نفوذه في الشمال؛ ولولا تزامن ظهور البرتغاليين في البحار الشرقية؛ وحصارهم للسواحل الجنوبية لتمكن بن عبد الوهاب أن يخضع اليمن الشمالي؛ ويضمها إلى سلطانه من خلال الحملات المتتالية التي أرسلها في مختلف الجهات من اليمن لكن توزيع القدرات العسكرية للسلطان عامر بن محمد عبد الوهاب بين مقاومة الاعتداء البرتغالي وتأمين حركة التجارة؛ والتفرغ للتوسع في الشمال لم تسمح له بتنفيذ مشروعه لتوحيد اليمن سياسيا تحت سلطة بني طاهر؛ ضف إلى ذلك أن القدرات العسكرية لعامر بن عبد الوهاب لم تكن تستوعب حجم طموحه من أجل التوفيق بين تحقيق الوقوف في وجه خصومه في الشمال؛ والدفاع عن المصالح التجارية اليمنية أمام الأطماع البرتغالية. فقد كان اليمن الجنوبي يفتقر إلى أسطول بحري في مستوى قوة الأسطول البرتغالي وتقنياته المتقدمة التي زودت بالأسلحة المتمثلة في المدافع النارية[38].

فظل اليمن تتجاذبه أطراف النزاع بين الشمال والجنوب والعدو البرتغالي جاثما على السواحل اليمنية يعزز وجوده يوما بعد يوم؛ فكان الوضع يقتضي توحيد الجهود الإسلامية في اليمن لصد الاعتداء البرتغالي على السفن التجارية الإسلامية ومضايقته للسواحل؛ فقامت جهود محليه من أجل إيقاف استنزاف القدرات العسكرية اليمنية ووقف المذابح الأهلية والتفرغ للخطر البرتغالي؛ وأنه يجب الاتحاد مع القوى الإسلامية الأخرى مثل المماليك في مصر؛ فعقد عامر بن عبد الوهاب صلحا مع محمد بن الحسين حتى يتفرغ لحرب البرتغاليين؛ فكاتب عامر بن عبد الوهاب السلطان الغوري من أجل ذلك لأن اليمن يعد ثغرا أماميا بالنسبة إلى مصر في الجهة الجنوبية وضعفها يفتح الأبواب أمام البرتغاليين؛ تجهز الغوري في عسكريه مملوكيه

بقيادة حسين الكردي؛ لكن الصراع اليمني حول غرض هذه الحملة من الوقوف في وجه البرتغاليين إلى صراع أخر في اليمن انتهى باستيلاء حسين الكردي سنه 921هـ - 1515م على زبيد ثم على ثغر (تعز) و(المقرانة) وقضى على سلطة بني طاهر في عدن؛ واستمر حسين الكردي في بسط نفوذه في اليمن فدخل صنعاء سنة 923 هـ - 1517 م[39]؛ وظل اليمن يعاني من تصارع القوي المتحكمة في مصيره بين المماليك وبقايا آل طاهر والعثمانيين والبرتغاليين[40].

4- الصفويون وأطماعهم المذهبية:

وإلى جانب الممالك والإمارات الإسلامية فقد نشأت الدولة الصفوية في إيران كحركة دينية تنسب إلى الشيخ صفي الدين الذي يقيم بأردبيل إحدى أعمال أذربيجان؛ وكان متصوفا سنيا وكانت هذه الحركة كبقية الحركات الصوفية الأخرى؛ ولم تعرف التشييع إلا بعد ما مشيخة خوجة علي؛ وأثناء غارة تيمورلنك على الشرق أقطع أردبيل لخوجة علي ولأعقابه من بعده.

وأخذت هذه الحركة في الانتشار وعندما وصلت إلى مشيخة حفيده شيخ الطريقة الخامس 1447م-1460م جنيد اعتنق المذهب الشيعي الإثنا عشري[41]؛ فأخذ يعمل على تحويلها من حركة دينية إلى حركة سياسية.

فظهر الصفويون على مسرح الأحداث السياسية في المشرق في مطلع القرن السادس عشر الميلادي عندما تولى إسماعيل الصفوي على الدولة 1499م- 1524م؛ وتمكن من دخول تبريز سنة 907 هـ- 1501م عاصمة الآق قوينلو التركمان السنة فأعلن نفسه حاكما على بلاد فارس واعتماد المذهب الشيعي كمذهب رسمي للدولة وبذلك يعتبر إسماعيل الصفوي المؤسس الحقيقي للدولة الصفويه.

وكانت فارس (إيران) منذ الغارات المغولية محل تدافع بين أمراء الترك حينا والمغول حينا آخر؛ فأراد الصفويون توحيد البلاد والقضاء على الكيانات المتناثرة من التركمان وبقايا المغول[42]. فأخذ إسماعيل الصفوي يعمل على تكوين دولة شيعية موحدة سياسيا في إيران؛ فاستعان بعناصر الأتراك في الأناضول وسوريا لتوحيد نفوذه في مختلف الأقاليم المتناثرة فاستولى على تبريز بعد أن عمل السيف في أهلها وارتكب مختلف ضروب الفضائع أثناء الاستيلاء عليها؛ ولقب نفسه بلقب (المظفر شاه إسماعيل الهادي الوالي) كما صك العملة باسمه؛ واستطاع أن يفرض المذهب الشيعي في مختلف البلاد (فارس) معتمدا على القوة والبطش في إخضاع الأهالي إلا من قاوم ولقي حتفه؛ وتم له ذلك خلال عشر أعوام.

وأخذ الشاه إسماعيل يخطط لتشكيل دولته الشيعية فمد أنظاره إلى العراق مستغلا الظروف السياسية المضطربة من أجل التوسع من جهة الغرب؛ هذا فضلا عن المكانة الاقتصادية للعراق وموقعه ذو الأهمية الاستراتيجية وذلك كونه مطلا على الخليج العربي واشتماله على أهم المدن الرئيسة؛ وهي الموصل وبغداد والبصرة التي تضم أهم طرق المواصلات التي يمكن من خلالها ربط إيران ببلاد الشام وموانئها المطلة على البحر الأبيض المتوسط؛ كذاك اشتمال العراق على الطريق الرابط بين الهند والشرق الأدنى عبر الخليج العربي؛ كما أنه يضم المعالم الشيعية (المقدسة) فاستطاع الشاه إسماعيل أن يحقق إطماعه بالاستيلاء على العراق سنه 904هـ - 1508م فنجح الشاه نجاحا ساحقا في بسط نفوذه؛ واعتمد سياسة الاضطهاد والبطش التي سلكها في إيران مستعينا ببقايا العناصر الشيعية في العراق[43].

ثم فكر الشاه في جلب أتباع القزلباش في آسيا الصغرى في معقل العثمانيين فالتمس من بايزيد الثاني العثماني بأن يسمح لمريدي الصفويين بالزيارة إلى أردبيل المقر الروحي لشيوخهم لكن طبيعة بايزيد الميالة إلى التسامح كان يتحاشى الصدام مع إسماعيل الصفوي فأرسل إليه في عام 910هـ - 1505م وفدا يهنئه

بالفتوح التي حققها في فارس والعراق؛ كما عرض عليه أقامة علاقات ودية وسلمية بين البلدين[44]؛ لكن هذه العلاقة لم تستمر بين الدولتين وذلك لعدة أسباب أهمها أن الدولة الصفويه بعد استيلائها على العراق وزوال الدولة التركمانية الصغيرة التي نشأت على أنقاض إمارة (أوزون حسن) أصبحت متاخمة للدولة العثمانية؛ ولم تكن هذه الثغور محددة ومضبوطة بحيث تمنع من تنازع الدولتين سيما وأن هذه الحدود كانت تضم في تركيبتها عناصر تركمانيه وأتراك وأكراد وعرب ولم يستقر ولاؤهم لأحد الدولتين فكان ذلك من عوامل التوتر بينهما.

لكن الشاه إسماعيل كان هدفه هو نشر المذهب الشيعي داخل الدولة العثمانية معتمدا على الأصول التركية؛ لأن جيشه كان يتكون من الأتراك وجميع ولاة الإيالات كانوا أمراء أتراك قدموا من الأناضول كما كان الشاه يعتقد بأن انتصاره الحاسم لا يكون إلا بالانتصار على العثمانيين؛ فجلب الشاه كامل جيشه من الأناضول وكان الآلاف من التركمان يريدون سنويا من الأناضول و يلتحق بالجيش الصفوي؛ وقد استغل الشاه الصفوي في كسب ولاء الأمراء التركمان الذين فقدوا امتيازاتهم السياسية المركزية التي اعتمدها سلاطين العثمانيين؛ فلم يترددوا في الالتحاق بالشاه واعتنقوا المذهب الشيعي من أجل تحقيق امتيازات أفضل[45].

فأخذ إسماعيل الصفوي يعمل على إثارة العثمانيين كلما تسنى له ذلك كالتودد للمماليك نكايه في العثمانيين؛ وإيواء الفارين من وجه السلاطين العثمانيين من المطالبين بالعرش من البيت العثماني؛ وكذلك محاوله إثارة الفتن في الأناضول بتحريك العناصر الشيعية هناك؛ وحثهم على القيام بثورة ضد العثمانيين والخروج عليهم؛ واستطاع الصفويون تحقيق تحريك هذه العناصر؛ فثار الشيعة في آخر أيام حكم بايزيد سنه 918هـ - 1500م يتزعمهم الشاه (قولي) لكن بفضل حزم السلطان سليم الأول استطاع أن يقضي على هذه الفتنة.

وبعدها عزم السلطان سليم الأول على تأديب الشاه ووضع الخطر الشيعي على سلطة الدولة العثمانية والمذهب السني في العالم الإسلامي في أولى اهتماماته السياسية فبدأ بتفريق فلول الشيعة المقيمين في الدولة العثمانية ثم زحف سليم الأول بجيشه واقتحم تبريز العاصمة الصفوية؛ وكاد أن ينهي الحكم الصفوي بها لولا المشاكل التي واجهت سليم مع جنده من الانكشارية الذين امتنعوا عن ملاحقة فلول الجيش الصفوي لصعوبة الظروف الطبيعية القاسية؛ فاكتفى بذلك ورجع إلى استانبول؛ ورد الشاه إسماعيل على ذلك انتقاما من موقعه (جالديران) يوم 1514/08/24م بإقامة مذابح واضطهاد عام ضد السنة في البلاد.

لكن رغم الانتصار الساحق الذي حققه سليم الأول ضد الشاه إسماعيل إلا أن ذلك لم يثن من عزيمة الصفويين عن الاجتماع ثانيه حول الشاه إسماعيل فقامت حركات قومية لتجميع شتات الفرس والشعب الفارسي كله وظل الصراع مستمرا بين الصفويين والعثمانيين فترة طويلة من الزمن[46]؛ مما سيكون له الأثر الكبير في إضعاف القدرة العسكرية الإسلامية أمام مواجهة البرتغاليين في المحيط الهندي والخليج العربي.

ورغم فترات الصلح التي قامت بين الدولتين إلا أن التوتر كان السمة السائدة وقد ساهمت قبائل البدو بإثارة حالة اللأمن بين الدولتين بسبب عمليات السطو التي كانت تقوم بها بين الحين والأخر بالاعتداء على قوافل الحج والقوافل التجارية العثمانية التي كانت تنقل الحرير من (جيلان) فعصفت بالصلح المنعقد بين الدولتين؛ وعادت حالة الحرب بينهما عام 1578 م عندما هاجمت قوى صفوية قافلة تجارية قادمة زنجان

محملة بحرير (جيلان)؛ الأمر الذي دعا السلطة العثمانية بإصدار مرسوم يمنع الاتجار مع محور (تبريز-أرضروم)؛ فعادت الأزمة بين الدولتين من جديد[47].

ومما تقدم يتضح أن بلاد المشرق الإسلامي كانت تعيش حالة من الصراع على مستوى الإقليم الواحد والنزاع العسكري والسياسي على المستوى العام بين السلطنات والممالك؛ مما جعلها بسبب ذلك تعيش حالة من التباين في القوة والضعف بسبب التغيرات التي صارت عليها المنطقة أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلاديين؛ ومما زاد الوضع تدهورا وتعقيدا ظهور البرتغاليين في المنطقة؛ وما سببه من توتر إضافي وتداعيات سياسية واقتصادية وعسكرية نظرا لما شكله من ضغط على السواحل و الموانئ الإسلامية؛ فأدى ذلك إلى انهيار الدولة المملوكية واضطراب حبلها.

كما كان تغلغل البرتغاليين في المنطقة سببا في جذب العثمانيين إليها وانحسار مدهم عن أوروبا من أجل دفع الخطر البرتغالي عن الديار الإسلامية سيما منطقة الحجاز؛ والوقوف في وجه الأطماع الصفوية التي ظلت تأمل نشر المذهب الشيعي في العالم السني.

كما شهدت الأقاليم الإسلامية الأخرى حالة من الصراع والتدافع في اليمن بين الزيدية والأشراف؛ وإلى جانب هذه القوى فقد كان الصفويون أيضا رقما فاعلا في العلاقات الجيوسياسية في المنطقة وما قامت به الدولة الصفوية الشيعية على مسرح الأحداث في مواجهة العثمانيين السنة في معارك طاحنة مثل جالديران سنة 920 هـ/ 1514م.

الخاتمة:

بعد هذا العرض يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- أن انهيار الدولة المملوكية في مصر حدث بعدما تغيرت المعطيات الاستراتيجية في المنطقة ومزاحمة البرتغاليين لهم على التحكم في التجارة الشرقية العابرة إلى أوروبا.
- أن ترهل الدولة المملوكية وبداية انهيارها كانت تحمل بذوره تقاليد الحكم في السلطنة الذي كان أساسه التغلب في البيت المملوكي.
- تغيير العثمانيين لسياستهم الخارجية والاستراتيجية كان أساسه تغير معادلة الصراع في المشرق الإسلامي.
- أن الخطر الصليبي والأطماع الصفوية في العالم السني كان أساسه الصراع العسكري في المنطقة.
- إنهاء العثمانيين للحكم المملوكي كان ضرورة عسكرية وسياسية ودينية في صراعهم مع البرتغاليين والصفويين.
- في هذه المرحلة استطاع العثمانيون قطع طريق الشرق على الأوربيين مما دفعهم إلى البحث عن مسالك نحو البحار المفتوحة بسبب تفوق العثمانيين في البحر الأبيض المتوسط.
- في فترة وجيزة استطاع العثمانيون أن يجعلوا من دولتهم دولة عالمية ذات قوة عسكرية كبرى في آسيا وأوروبا وأفريقيا.
- أن الصراعات المذهبية مهدت الطريق أمام الصليبيين لتعزيز وجودهم بالسواحل اليمنية.
- أن الأطماع الصفوية لنشر المذهب الشيعي اخترقت الأراضي العثمانية؛ فكان إسماعيل الصفوي هدفه نشر المذهب الشيعي داخل الدولة العثمانية معتمدا على الأصول التركية لبعض فصائل جيشه الأتراك القادمين من الأناضول.

المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

1- أحمد بن يوسف القرماني (ت:1019هـ) أخبار الدول وآثار الأول، تحقيق أحمد حطيط وفهمي سعد، عالم الكتب، بيروت، 1992.

2- ابن إياس محمد بن أحمد بدائع الزهور في وقائع الدهور (ت:930هـ)، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984.

3- تقي الدين المقريزي (ت:845هـ)، السلوك في معرفة دول الملوك، تحقيق مصطفى زيادة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1934.

4- جلال الدين السيوطي (ت:911هـ) ،حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

5- جمال الدين أبو المحاسن بن تغري بردي(ت:847هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تقديم وتعليق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.

6- ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد (ت:808هـ)، المقدمة لكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982 م.

7- شمس الدين أحمد بن طولون، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ،وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

8- عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي المكي (1111هـ)، سمط العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

9- عماد الدين ابن كثير(ت:774 هـ)، البداية والنهاية، تحقيق عبد بن عبد المحسن، دار هجر، الجيزة،ط1، 1998 .

10- قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي المكي (ت:990هـ)، البرق اليماني في الفتح العثماني، أشرف على طبعه أحمد الجاسر، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1287 هـ -1967 م .

11- قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي المكي (ت:990هـ)، الإعلام بأعلام بيت الله الحرام أخبار مكة المشرفة، بيروت، 1964م.

12- محمود الحلبي بن آجة (ت:881هـ) العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر، ط1، 1986 م.

13- المقريزي تقي الدين أبو العباس بن أحمد بن علي (ت:845هـ)، الخطط المقريزية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1987م.

ب- المراجع:

1- إبراهيم أحمد العدوى، نهر التاريخ الإسلامي منابعه العليا وفروعه العظمى، دار الفكر العربي، القاهرة، (د. ط).

2 - سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة (د. ط).

3- سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، بيروت، 1973م.

4- السيد الباز العريني، المماليك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د. ط)

5- السير وليام موير، تاريخ دولة المماليك، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.

6- عباس إسماعيل الصباغ: تاريخ العلاقات العثمانية والإيرانية، دار النفائس، بيروت، ط1، 1999.

7- عبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الإسلامية (الأتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند)، دار النهضة، بيروت، 1973م.

8- عبد المنعم ماجد، طومان باي آخر سلاطين المماليك في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 1978م .

9- فيليب حتي، جبرائيل حبور، تاريخ العرب، **دار الكشاف** للنشر **والطباعة** والتوزيع، بيروت، ط4، 1965م.

10- قاسم عبده قاسم ، عصر المماليك (التاريخ السياسي والاجتماعي) ،دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،، القاهرة، ط1، 1997م.

11- محمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية والإدارية في العهد المملوكي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1983م.

12- مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، ط1، 1985 م.

13- مصطفى مراد الدباغ، الموجز في تاريخ الدول الإسلامية وعهودها في بلادنا فلسطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981م.
14- يلماز ازتونا، تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مؤسسه فيصل للتمويل، إستنبول، ط1، 1988م.

ج- المراجع الأجنبية:

1-Braudel (Fernand): la Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, paris 1949.
2-Heyd, W: Histoire de commerce des lovant au moyen âge, TII, leipzig 1925, P434.

د- المجلات:

1- رابح أولاد ضياف، الخلافة العباسية في مصر بين شرعية الحكم المملوكي والوصاية العثمانية، مجلة فكر ومجتمع، العدد 31، حزيران/يونيو 2016.

الهوامش:

(1) Heyd,W. : Histoire de commerce des lovant au moyen âge, TII, leipzig 1925, P434.
(2) مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، ط1، 1985، ج1، ص 18.
(3) فيليب حتي، جبرائيل حبور، تاريخ العرب، **دار الكشاف** للنشر **والطباعة** والتوزيع، بيروت، ط4، 1965م، ص 793.
(4) قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي المكي (ت:990هـ)، البرق اليماني في الفتح العثماني. أشرف على طبعه أحمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1378 هـ – 1967م، ص 20.
(5) جلال الدين السيوطي (ت:911هـ)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج 2، ص 52-53.
(6) عماد الدين ابن كثير (ت: 774 هـ)، البداية والنهاية، تحقيق عبد بن عبد المحسن، دار هجر، الجيزة، ط1، 1998، ج 17، ص 425. تقي الدين المقريزي (ت:845هـ)، السلوك في معرفة دول الملوك، تحقيق مصطفى زيادة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1934، ج1، ق 2، ص 447.
(7) رابح أولاد ضياف، الخلافة العباسية في مصر بين الشرعية المملوكية والوصاية العثمانية، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 31، حزيران، 2016، ص 199.
(8) عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي المكي (1111هـ)، سمط العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج 4، ص 63-64.
(9) محمود الحلبي بن آجة (ت:881هـ)، العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر، ط1، 1986، ص 203.
(10) مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 47.
(11) محمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية والإدارية في العهد المملوكي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1983، ص 443-454.
(12) عبد المنعم ماجد، طومان باي آخر سلاطين المماليك في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 1978، ص 77.
(13) ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد (ت:808هـ)، المقدمة لكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص 362.
(14) مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 50.
(15) السير وليام موير، تاريخ دولة المماليك، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م، ص171.
(16) السير وليام موير، تاريخ دولة المماليك، المرجع السابق، ص174.
(17) قاسم عبده قاسم، عصر المماليك (التاريخ السياسي والاجتماعي)، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط1، 1997م، ص153.
(18) ابن إياس محمد بن احمد (ت:930هـ)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، القاهرة، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984، ج3، ص 287.
(19) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، المصدر السابق، ج3، ص 287 – 288.
(20) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، المصدر السابق، ج3، ص 288.

(21) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، المصدر السابق، ج3، ص 224.
(22) المماليك الجلبان، هم المماليك الذين اشتراهم السلطان لنفسه من خارج السلطنة، وقربهم للسلاطين إليهم مما سبب نزاع بينهم وبين المماليك الآخرين فسبب الانشقاق بينهم في معركة مرج دابق ضد العثمانيين.
(23) سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 349-250.
(24) السيد الباز العريني، المماليك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 263.
(25) قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي المكي (ت: 990هـ)، البرق اليماني في الفتح العثماني، أشرف على طبعه أحمد الجاسر، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1378هـ – 1967م، ص20. سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص 132.
(26) مصطفى محمد رمضان، المرجع السابق، ص 51-52.
(27) برقوق، هو السلطان الملك الظاهر أبو سعيد سيف الدين برقوق بن آنص العثماني اليلبغاوي الجاركسي القائم بدولة الجراكسة بمصر وهو السلطان الخامس والعشرون من ملوك الترك بمصروالثاني من الجراكسة. جمال الدين أبو المحاسن بن تغري بردي (ت:847هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تقديم وتعليق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص181.
(28) المقريزي تقي الدين أبو العباس بن أحمد بن علي (ت:845هـ)، الخطط المقريزية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1987، ج5، ص 802 وما بعدها.
(29) ولم تكن دولة المماليك وحدها المتضررة من تحول طريق التجارة العالمي فالبندقية وجنوة ودورهما المتميز باشتراكهما في التجارة الشرقية مع المماليك، فكانت من أكبر المتضررين من تحويل طريق التجارة العالمية من طرف البرتغاليين إلى رأس الرجاء الصالح، وحرمت البندقية من عوائدها وأرباحها الخيالية من تجارة الشرق، حيث عرفت البندقية قبل ذلك برخائها الاقتصادي من خلال حيازتها على أكبر سهم من هذه التجارة و"ظلت البندقية مملكة الذهب في العالم المسيحي.
Braudel (Fernand): la Méditerranée et le monde méditerranéen à l’époque de Philippe II, paris 1949, p254
(30) يلماز ازتونا، تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مؤسسه فيصل للتمويل، إستنبول، ط1، 1988، ص 177.
(31) مصطفى مراد الدباغ، الموجز في تاريخ الدول الإسلامية وعهودها في بلادنا فلسطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1981، ص 17.
(32) قطب الدين النهروالي (ت:990هـ)، الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، بيروت، 1964، ص 260.
(33) لذا فقد كان الخطر الصفوي من أكبر المتاعب التي واجهت الدولة العثمانية لمقاومه البرتغاليين الذين سعوا لإقامة تحالف مع الصفويين.
(34) إبراهيم أحمد العدوى، نهر التاريخ الإسلامي منابعه العليا وفروعه العظمى، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 466.
(35) شمس الدين أحمد بن طولون (ت:953هـ)، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ص347.
(36) مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ج1، ص 70.
(37) مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ج1، ص 71.
(38) مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ج1، ص 71-72.
(39) عبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الإسلامية (الأتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند)، دار النهضة، بيروت، 1973، ص 100.
(40) وقد كانت الأقاليم اليمنية تمثل موقعا استراتيجيا لصد الخطر البرتغالي في السياسة العسكرية العثمانية.
(41) يلماز أزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 202.
(42) مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ج1، ص 62-63.
(43) عباس إسماعيل الصباغ: تاريخ العلاقات العثمانية والإيرانية دار النفائس، بيروت، ط1، 1999، ص 93.
(44) مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ج1، ص 68-69.
(45) يلماز أزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 203.
(46) مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 69.
(47) أحمد بن يوسف القرماني(ت:1019هـ)، أخبار الدول وآثار الأول، تحقيق أحمد حطيط وفهمي سعد، بيروت، 1992، ج3، ص77.